من ثقب الباب

علي القلاف

الكوادر والمزايا المالية مسافة بين الحقوق والاختلالات

من وجهة نظر المهتم وليس المختص، أن المطالبات المتكررة بإقرار بعض الكوادر أو المزايا المالية للعاملين في جهات الدولة المختلفة وفقا لقناعة كل جهة أو شريحة وظيفية بمدى استحقاقها وأحقيتها فيها، لاشك أنها تستوجب وقفة جادة تحدد الغاية والهدف من إقرار أي مزايا مالية لأي جهة.

ونحن هنا لا نقصر هذه الوقفة على طبيعة تلك الزيادات، من حيث تناسب الميزة المادية مع المستوى الفني للموظف بل نتعداه لما يجب على الموظف العام أداءه مقابل تلك الزيادة المقر منها والمقترح، إذن نحن نتكلم عن قيمة العمل الذي يستحق الميزة المالية، وليس العكس فإذا كان هذا المبدأ في اقتراح أي زيادة مالية هو الركيزة التي تستند اليها الجهات المعنية ببحث وتقرير طبيعة الزيادة فلاشك أن العديد من المزايا المالية الممنوحة بصيغها المختلفة كوادر كانت أم بدلات تحتاج الى غربلة وإعادة نظر، فالتوسع الانتقائي على اختلاف مبرراته وأسانيده على النحو الذي نرصده حاليا لاشك أنه مبني على دراسات مستفيضة راعت بحث الإطار العام لتلك الزيادات ومدى استحقاقها بشكل تفصيلي.

إلا أن تجدد المطالبات وتنوعها يستوجب نظرة مختلفة هذه المرة، فإما أن تقوم على المبدأ الذي ينادي به البعض في إطار تفعيل مبدأ المساواة، وهذا يستدعي الأخذ بشمولية الزيادة على اختلاف مدى استحقاقها أو أن تكون الزيادة وفق مبدأ القيمة المضافة للعمل والذي ينعكس على مستوى الخدمة وجودتها وهنا يثور التساؤل هل حققت الزيادات بصورتها الحالية العائد المرجو منها وتحديدا في إطار متطلبات الخطة الإنمائية للدولة؟ وهل أثرت هذه الزيادة إيجابا في تنامي مؤشرات الإنتاج وفاعليته؟ فإذا اعتمدنا مبدأ المساواة فإن المساواة في نيل الحقوق قائمة على المساواة في تنفيذ الواجبات، ولكن يبرز هنا تبرير لهذا القيد وهو أن تفعيل مبدأ العدالة والمساواة قائم على مبررات تتعدى طبيعة الواجبات الوظيفية في ظل مبدأ كفالة ورعاية الدولة للمواطن حيث تمتد إلى مراعاة الالتزامات والأعباء المعيشية الناجمة عن حالة التضخم التي تطول الجميع دون تمييز.

إذن نحن أمام استحقاقين الأول يتعلق بضمان معالجة الاختلالات وفق المحددات التي ذكرناها، والثاني يرتبط بقواعد العدالة والمساواة، وهنا لا يمكن حل هذه الإشكالية، إلا بقرار ذي صبغة سياسية وهذا حتما سيخفف العبء على الجهات التي تقف دائما بوجه المدفع وتكون في مرمى المحاسبة المجتمعية، بالرغم من أنها أنجزت ما طلب منها باعتقادي، وهنا يبقى القرار لمن يحق لهم اتخاذه فقط.

ali_alqallaf_75@hotmail.com

شيء من القلب

عبدالسلام مقبول

ركوب موجة الاحتجاجات

في كل مكان وزمان، تبدأ وتنتشر موجات يسايرها الناس، ويتلقفها سريعا الشباب الذين هم في العادة يحبون المغامرات وركوب الموجات العاتية والطيران في الآفاق.

عرفنا من تلك الموجات طوال اعمارنا موجات كثيرة مثل موجة موضات الملابس التي نرتديها، وموجة تصفيف الشعر الذي نقصه، وموجة سماع اغان معينة بألحانها المختلفة، وموجة استخدام ألوان وديكورات واثاث منازلنا، وموجة التواصل العالمي والانفتاح على الغير، وموجة الصحوات العروبية والقومية والاسلامية المغلقة، حتى وصلنا الى موجة استخدام وسائل «التكنولوجيا» الحديثة، مثل استعمال الهواتف النقالة، ومواقع «الكمبيوتر والتويتر وفيس بوك واليوتيوب» وغيرها من الموجات الكثيرة، التي سايرناها وركبناها ومشينا في دهاليزها ودروبها.

آخر تلك الموجات كانت موجة الاحتجاجات والتظاهرات التي نعيشها كلنا هذه الايام، بدأت من تونس ثم القاهرة حتى انتشرت بعدهما سريعا الى اقطار اخرى كثيرة كالنار في الهشيم، ولا ندري الى اين ستوصلنا في نهاية المطاف؟!

من المؤسف استغلال هذه الموجة من قبل بعض المنتفعين لتعريض امن بلادهم للخطر، وحكوماتهم الآمنة للمواجع، كما حصل في الشقيقة مملكة البحرين، وكما يحصل حتى عندنا في الكويت من بعض غير محددي الجنسية، دون حساب عواقبها الوخيمة في الاستقرار المطلوب، في زحمة التهديدات الخارجية البعيدة والقريبة والتي تحيط بنا من كل صوب!

ركوب الموجة سهل والاسهل منه التفرج عليها ولكن الصعوبة تكمن في اذا لم ندرك عواقبها والى اين تنتهي والى اين تسير بنا، وماذا يوجد تحت زبدها المؤجج من غير ان ننتبه الى سلامة الأوطان والمواطنين!

صدق النوايا وحده لا يكفي لركوب الموجة، اذا لم نأخذ حذرنا ونضع في الحسبان اولئك المندسين الذين هم في العادة يدسون السم في العسل، ويشعلون فتيل الفتنة، لأجندتهم الخاصة، وليحترق الاخضر واليابس لا يهم وبعدها لا يفيد الندم!

المطالبات المشروعة بالنوايا الصادقة مطلوبة، ولا اعتراض عليها اذا جاءت بحذر شديد وعن طريق القنوات المتاحة ولكن المحافظة على ثوابت الامم والوحدة الوطنية ومنجزات الشعوب وارواح وسلامة البشر، والمكاسب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا تكون بإقصاء الآخرين دون اثبات الحقائق، لأن المطالبات المشروعة لا تعني بأي حال من الاحوال، التخريب المتعمد او حتى المساهمة فيه وتأجيج المشاعر من قبل المتحزبين وايضا من المفكرين الذين من المفترض فيهم استخدام الفكر ليكونوا اكثر تعقلا، وغيرهم من المؤزمين الذين يستغلون ركوب موجات الاحتجاجات لا يظهرون الا في اللحظات الاخيرة ليسوقوا اطروحاتهم الايديولوجية حسب الحاجة، ويكونون في الصدارة، وفي هذا اجحاف بحق الصادقين، ويجب اعادة النظر في نواياهم الخبيثة.

الموجات الهادئة السابحة بهدوء الهواء العليل، تسعد الانظار وتعمق المشاعر المتبادلة، أما الموجات العاتية الهادرة بقوة التيارات المسيرة، فهي كموجات «السونامي» تدمر وتلحق الاضرار، وتسبب الكوارث، وعلينا ان ننتبه الى ذلك، والا نصغي للآخرين لركوب الموجات حسب اهوائهم، وعلينا ان نصغي فقط الى انفسنا وذاتنا والى ضمائرنا، وحقائقنا، ومصالحنا، وثوابتنا، درءا للفتن والدمار الذي لا تحمد عقباه.

من المفارقات العجيبة المضحكة الباكية والتي نشهدها بعد تنامي نجاح موجة الاحتجاجات في مصر وتونس نرى الدول الكبرى الديموقراطية باتت تتدخل في شؤون الآخرين، حالها حال الدول القمعية، علنا وجهرا، وهي التي كانت اجهزة مخابراتها تتدخل في شؤون الآخرين، سرا وبالخفاء.

كما بدأنا نشهد تلك الأنظمة الشمولية الفاسدة تحسس على رؤوسها وتقدم التنازلات تلو الاخرى للمتظاهرين لتبقى، واخرى تقمع المتظاهرين لتبقى، وكل تلك الانظمة تقول: ها نحن هنا في خدمة الشعب والجميع صادق ومحق، بين فرح وتصفيق وبين دماء ونحيب، والجميع لا يدري الى اين تسير الامور؟!

وبدأنا نشهد ايضا عند خروج المظاهرات الاحتجاجية ضد نظام ما خروج مظاهرات اخرى مؤيدة للنظام تطوف الشوارع بقدرة قادر وتهتف وهي التي لم تخرج يوما بمظاهرة «حاشدة» واحدة تأييدا للنظام العتيد في ايام الهدوء!

عندما كنت أدرس في «كاليفورنيا» الولاية الاميركية الجميلة وانا بشبابي وقوتي البدنية اتيحت لي فرص كثيرة ولم استغلها، منها ركوب الامواج العالية على الشواطئ الجميلة، فاستأجرت لوح التزلق ولم اركب الموجة، ومنها ان اطير من الفرح وانا حر، بركوب الطائرة الشراعية، فتسلقت اعلى قمة الجبل، ولم استأجرها، كنت حذرا رغم اندفاعاتي الكثيرة وانا اجرب حظي في كل شيء، وكأنني عرفت يومها معنى ركوب الموجة، ومعنى الطيران في الافق المجهول!

مطارحات

د.محمد الوهيب

باراك ومبارك

تحاول كل الإمبراطوريات والدول الكبيرة أن توحي للجميع بقدرتها على التحكم في كل شيء وأنه ما من شاة تنزلق قدمها في جزء من هذا العالم إلا وهي على وعي ودراية بها، وهكذا فقد تردد لدى الكثير من المراقبين للأوضاع في مصر أن الطلقة الأخيرة التي وجهت للنظام المصري السابق كانت من قبل الجيش الذي هدده إما بالتنحي أو بتقديمه للمحاكمة، وبالطبع كعادة الإمبراطوريات، تم تصوير هذه الطلقة الأخيرة على أنها كانت بتحريض أميركي، وبغض النظر عن صحة هذا القول من عدمه، نعلم يقينا أن العالم اليوم أصبح عالما أفضل، هو عالم ينقصه على الأقل واحد من الأنظمة الدكتاتورية، ما حدث في اعتقادي هو صدمة لأميركا لم تفهمها حتى لحظة كتابة هذه الأسطر.

إن التعامل الأميركي مع هذه الأحداث هو أمر واجب الدراسة، فهو في اعتقادي دليل واضح على هذا الجهل من قبل السياسات الإمبراطورية الحديثة، وعلامة هذا الجهل ما فعله الرئيس الأميركي أوباما بتردده بين تأييد مبارك ومعارضته، قد يقرأ البعض هذا على أنه دهاء سياسي يكمن في عدم وضع كل البيض في سلة واحدة، ولكني أراه دليلا على الفشل في السيطرة على مجريات الأحداث بل جهلا بها، ولكن كيف؟ لنعد الى الوراء قليلا: خرج باراك علينا بدعوة مبارك «لأن يترك السلطة بطريقة تعطي مصر فرصة أفضل للسلام والديموقراطية» وفي نفس الوقت بعث «فرانك وايزنر» وهو مبعوث خاص يحاول إقناع مبارك بالحفاظ على السلطة، وخرج «وايزنر» علينا آنذاك بتصريحه الذي تناقلته بعض وسائل الإعلام العربية: «إن استمرار حكم مبارك على درجة عالية من الأهمية».

إن اختيار «وايزنر» من قبل البيت الأبيض كي يقوم بهذه المهمة لا ينبغي أن يمر علينا مرور الكرام، حيث ان الرجل مقرب من البيت الأبيض، ولكنه لا يمثله وهو أيضا محل ثقة مبارك (وايزنر يمتلك أكبر مكتب محاماة في واشنطن العاصمة ويدير هذا المكتب أملاك مبارك وأسرته في الولايات المتحدة).

ولكن وبعد هذا العناد الذي مارسته الجموع الحاشدة ضد مبارك يوما تلو الآخر خرجت علينا الوزيرة كلينتون لتقول إن «تصريحات وايزنر كانت شخصية» وكأنها مؤيدة لانتفاضة الشباب، ولكنها لم تفكر للحظة في أن تصريحها هذا قد أوقعها في تناقض مع تصريحاتها المبدئية حيال الثورة المصرية: «لدينا ثقة في استقرار نظام مبارك».

وهو نفس الموقف الذي أقره نائب الرئيس «جو بايدن» في مقابلة تلفزيونية: «لا يمكنني القول إن نظام مبارك غير ديموقراطي ذلك هو التناقض الذي يعبر عن عدم استيعاب أميركا لما يجري على الأرض.

وأمام هذا وذاك لا يمكننا إلا أن نتساءل: أليس من الحري بأميركا أن تحترم تراثها الديموقراطي العريق وتخبرنا إلى جانب من تقف: جموع تناضل من أجل الحرية أم نظام متفرد بالسلطة لمدة 31 عاما؟ لم أر رأيا يسخر من هذا التناقض في السياسة الأميركية أفضل من رأي السيد محمد البرادعي: «من التناقض أن تطلب من دكتاتور استمر في الحكم أكثر من ثلاثين سنة أن يمارس الديموقراطية، لن تبتدئ الديموقراطية إلا برحيله».

m_alwuhaib@yahoo.com

رؤى كويتية

باسل الجاسر

من يريد تفريغ الدستور؟

عجيب أمر حماة الدستور الجدد، فهم بعد أن وقفوا وما زالوا يقفون كحائط سد منيع أمام أي تطور للدستور حتى من خلال القنوات التي رسمت بالدستور ذاته بالرغم من مرور ما يقرب من الستين سنة من العمل فيه وظهور حاجة ملحة لتطويره ليتماشى مع المستجدات التي جدت، ومن أبرز هذه المستجدات زيادة عدد النواب لإفساح المجال لزيادة عدد الوزراء الذين بات بعضهم يحمل وزارتين وثلاث وزارات بسبب ذلك العائق وهم ما زالوا يغلقون الباب بإحكام في وجه أي حديث عن تعديل الدستور بحجة واهية وهي حماية الدستور..! هؤلاء الحماة وجدناهم اليوم يقومون بممارسات غريبة جدا منها على سبيل المثال اتهام الحكومة بالإقدام على تفريغ الدستور بسبب ذهابها إلى المحكمة الدستورية بطلب تفسير بعض مواد الدستور بعد أن افتأت عليه بعض حماته نصا وروحا وكذلك على المنطق السوي،كان ذلك بعدما زادت الاستجوابات التي توجه لرئاسة الوزراء في قضايا تقع تحت مسؤولية وزراء موجودين بالحكومة، ورغم ما قامت به الحكومة من تنويه وتأكيد على وجود شبهة المخالفة للدستور وتكرار هذا التنويه مع كل استجواب قدم لسموه، يصر حماة الدستور الجدد كل مرة على أنه لا يوجد ما يخالف ولا توجد أي شبهة للمخالفة الدستورية، الأمر الذي جعل الحكومة تضطر لأن تلجأ للمحكمة الدستورية بطلب لتفسير هذه المواد التي تفسرها الحكومة والمنطق السوي لصالحها.

وحماة الدستور يرون غير ذلك فتطلب الأمر اللجوء لجهة محايدة تفصل في هذا الخلاف، وهي الجهة التي حددها الدستور وفق نص المادة 173 ووفق مقتضى المادة 4 فقرة «أ» من قانون المحكمة الدستورية الذي أصدره مجلس الأمة، ومع ذلك يصر حماة الدستور على اعتبار سير الحكومة وفق نصوص الدستور هو خروج عليه وتفريغ له...؟!

الأمر الذي يجعل كل منصف يتساءل: كيف يكون استخدام الحكومة للأدوات الدستورية التي أتاحها لها الدستور عملا على تفريغ الدستور، في حين استخدام السادة النواب لأدواتهم الدستورية من سؤال واقتراح واستجواب وغيرها هو ممارسة دستورية..؟!

وهناك أيضا موضوع آخر هو أن حماة الدستور الجدد لم يقبلوا ممارسة سمو رئيس مجلس الوزراء لحقه الدستوري كمواطن كويتي بالتقاضي وهو حق كفلته المادة 166 من الدستور لكل مواطن بل ومقيم في هذا الوطن.. وقيام سمو الرئيس بملاحقة من اعتبرهم أساءوا لشخصه وسمعته أمام القضاء الكويتي الذي هم يقولون عنه صباح مساء: عادل ونزيه، ومع ذلك لم يقبلوا هذه الممارسة الدستورية الراقية وما تبثه من صور أكثر رقيا والتي ليس لها مثيل إلا بالعالم المتحضر، فرئيس الوزراء في عالمنا الثالث لا يلجأ للقضاء شأنه شأن أي مواطن عادي بل انه يلجأ لزوار الفجر الذين تخلو منهم الكويت تماما بفضل العزيز القدير ثم نظام حكمنا وله الحمد والفضل والمنة.

ومع ذلك وجدناهم (حماة الدستور) يلوون الحقيقة ويضللون المساكين من أبناء وطني، فنجدهم يصيحون ويجاهرون بالقول بوجوب وقف تكميم الأفواه ووقف ملاحقة أصحاب الرأي ويجب إلغاء الأحكام القضائية المتعلقة بهم، ويجب وقف المحاكمات.

وما شابه ذلك من أحاديث لا أصل لها لا في الواقع ولا بالحق بل ولا بالمنطق المتزن!

وكل هذا يأتي في ظل أنهم هم أنفسهم (حماة الدستور) ما انفكوا يطاردون أصحاب الرأي المخالفين لهم بالدعاوى والقضايا، والمحاكم ممتلئة بقضاياهم وصدرت لهم أحكام في بعض الدعاوى ورفضت لهم أخرى فما عاب عليهم أحد ولم يتهمهم أحد بمطاردة الأحرار والمخالفين وتكميم الأفواه، فكيف يحللون لأنفسهم ما يحرمونه على المواطنين الآخرين وليس أيا منهم؟! بل يريدون حرمان سمو رئيس مجلس الوزراء من هذا الحق الذي تمتعوا ولايزالون يتمتعون به، الأمر الذي جعلنا نتساءل عن سر هذا النقد الشديد المستمر والغريب لإسقاط سمو الرئيس الذي خرج من إطار الخلاف لتحقيق المصلحة العامة ودخل في إطار العداء والخصومة الشخصية ولا حول ولا قوة إلا بالله...؟!

ثم كيف يسير معهم هذا البعض الذي أعتقد انه إما مسكين «وهذا ما أرجحه» وإما انه ذو مصلحة.. بيد أنهم وفي الحالتين هم يستمعون ولكنهم واضح جدا أنهم لا يفقهون ولا يعقلون ما يسمعون ولا حول ولا قوة إلا بالله.

يا ساده يا أكارم إن الدستور وحدة واحدة لا تتجزأ، يجب أن يحترم من مادته الأولى إلى الأخيرة ولا يجوز أن نحترم جله وننكر بعضه ولو كانت مادة واحدة، بل ولا حتى جزءا من مادة منه، كما لا يجوز أن نسعد بمواده إن كانت تخدم أهدافنا ونعترض على المواد التي تخدم خصومنا، وواقع الأمر وفي ظل هذه الممارسات العجيبة الغريبة فإنني أجزم بأن من يحترم الدستور ويسير في ركابه وكما يجب هي الحكومة، ومن يفرغه ويتمرد عليه هو أنتم يا من تدعون أنكم حماته، ولكن يحق لكم أن تقلبوا الوقائع والحقائق طالما غاب الرأي العام المستنير، الذي يميز بين الغث والسمين، ويتصدى للقول والفعل السياسي المضر بالوطن والشعب ومصالحهما، ويوقف المتعدين عليهما عند حدهم، وطالما غاب هذا الوعي فسنستمر في مشاهدة هذه الممارسات التي تريد تحقيق الأغراض والغايات الخاصة على حساب الوطن والشعب ومصالحهما وقضاياهما ومستقبلهما ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

aljaser_b08@hotmail.com